

٣- كتاب التيمم^(١)

(١) باب في سبب مشروعية التيمم وصفته

(١) عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ (١)

بِأُولَاتِ الْجَيْشِ وَمَعَهُ عَالِشَةُ زَوْجِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَأَتَقَطَعَ عِقْدُهَا مِنْ

لكن قال الحافظ في التقریب إنها مقبولة (وقال الخطابي) حديث مسند اثنى عليه محمد بن اسماعيل (يعني البخاري) وقال مسند هذه ازدية واسم أبي سهل كثير بن زياد وهو ثقة وعلى ابن عبد الأعلى ثقة رحمه الله (قال الخطابي رحمه الله) النفاس في قول أكثر الفقهاء أربعون يوماً ، وقد روى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس والنسب بن مالك رضي الله عنهم ، وهو قول سفيان الثوري وأصحاب الرأي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ، قال أبو عبيد وعلى هذا جماعة الناس ، وروى عن الشعبي وعطاء أنها جعلت النفاس أقصاه شهرين واليه ذهب الشافعي وقال به مالك في الأول ثم رجع عنه وقال تسئل النساء عن ذلك ولم يجد فيه حداً ، (وعن الأوزاعي) تقعد كامراً من نساءها من غير تحديد (فأما أقل النفاس) فصاعة عند الشافعي وكذلك قال مالك والأوزاعي وإلى هذا مال محمد بن الحسن (وأما أبو خنيفة) فإنه قال أقل النفاس خمسة وعشرون يوماً ، وقال أبو يوسف ادبي ما تقعد له النفساء أحد عشر يوماً فإن رأت الطهر قبل ذلك فيكون أدناه زائداً على أكثر الحيض بيوم (وعن الأوزاعي) في امرأة ولدت ولم تر دماً قال تغتسل وتصلّي من وقتها اهـ

كتاب التيمم

(١) قال الأزهرى التيمم في كلام العرب القصد يقال تيممت فلاناً وتأممته ويممته وأمته أى قصدته ، وفي الشرع القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها قاله الحافظ (ف) واعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة والاجماع قال الله عز وجل (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وهو من خصوصيات هذه الأمة ، واختلف هل التيمم عزيمة أو رخصة ، فصل بعضهم فقال هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة (١) عن عمار بن ياسر رضي الله عنه حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يعقوب ثنا أبي عن صالح قال قال ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمار بن ياسر الخ رضي الله عنه (١) التعرّس نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة ، يقال منه عرس بفتح الراء مشددة يعرس تعريساً ويقال فيه عرس ، والمعرس بضم الميم وفتح العين

جَزَعِ ظَفَارٍ (١) فَحَبَسَ النَّاسَ أَبْتِغَاءَ عِقْدِهَا (٢) وَذَلِكَ حِينَ أَصْنَاءُ الْفَجْرِ وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ رُخْصَةَ التَّطَهُّرِ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْأَرْضَ ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا فَمَسَحُوا بِهَا وَجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ (٣) وَمِنْ بَطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْإِبْطِ، وَلَا يَنْتَبِرُ بِهَذَا النَّاسُ (٤) وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ مَا عَلِمْتُ أَنَّكَ لِمَبَارَكَةٍ (٥)

(٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا عَفَّانُ ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَنْعَشِيُّ ثَنَا شَقِيقٌ قَالَ كُنْتُ قَاعِدًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ (يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ) وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ فَقَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَمْ يَصِلْ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى أَمَا تَذْكُرُ إِذْ قَالَ عُمَارٌ لِعُمَرَ لَا تَذْكُرُ إِذْ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِيَّاكَ فِي إِبِلٍ فَأَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ فَتَمَرَّغْتُ فِي التُّرَابِ فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ (٦)

والراء المشددة موضع التعريس «وقوله بأولات الجيش» عند البخاري بذات الجيش وهو اسم موضع على يريد من المدينة من طريق مكة، وكان ذلك في غزوة بني المصطلق ويقال لها غزوة المريسيع أيضا وكانت في السنة الخامسة من الهجرة (١) الجزع بفتح الجيم وكسرهما وسكون الزاي خرز في سواده بياض (وظفار) بوزن قظام مدينة باليمن ينسب إليها الجزع (٢) أي طلبه والبحث عنه (٣) جمع منكب كمجلس ومجالس مجمع عظم العضد والكتف (٤) أي ما أخذ به أحد والقاتل «ولا يعتبر بهذا الناس» هو ابن شهاب أحد الرواة كما صرح بذلك أبو داود في بعض رواياته (٥) أي لأنها كانت سببا في نزول رخصة التيمم تخرجه (د. نس. فع. جه. هق.) وحكى الحافظ عن الامام الشافعي نسخه بأحاديث الاقتصار على الوجه والكفين، وذكره الحازمي في كتابه الاعتبار وحسنه وقال في موضع آخر قال الشافعي رضي الله عنه ولا يجوز على عمار إذا كان ذكر تيممهم مع النبي ﷺ عند نزول الآية الى المناكب ان كان ذلك عن أمر النبي ﷺ إلا أنه منسوخ عنده اذ روى أن النبي ﷺ أمر بالتيمم على الوجه والكفين اهـ قلت وسياقي هذا الحديث في آخر الباب من رواية عمار أيضا وهو في الصحيحين (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي غَرِيبُهُ (٦) أي تفعل فعلى القول هنا الفعل وتقدم الكلام

هَكَذَا وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ مَسَحَ كَفَيْهِ جَمِيعًا وَمَسَحَ وَجْهَهُ
 مَسْحَةً وَاحِدَةً بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَا جَرَمَ (١) مَا رَأَيْتُ عُمَرَ
 قَنَعَ بِذَلِكَ (٢) قَالَ فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى فَكَيْفَ يَهْدِيهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ
 « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » قَالَ فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ ، وَقَالَ
 لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي التَّيَمُّمِ لَا وَشَاكَ (٣) أَحَدُهُمْ إِنْ بَرَدَ الْمَاءُ عَلَى جِلْدِهِ أَنْ
 يَتَيَمَّمَّ ، قَالَ عَفَّانُ وَأَنْكَرَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (٤) فَسَأَلْتُ حَفْصَ ابْنَ غِيَاثٍ
 فَقَالَ كَانَ الْأَعْمَشُ يُحَدِّثُنَا بِهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَذَكَرَ أَبَا وَائِلٍ (٥) (وَمِنْ
 طَرِيقٍ ثَانٍ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ
 قَالَ كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مُرْسَى وَعَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ فَقَالَ أَبُو مُوسَى يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَقَدْ أَجْنَبَ شَهْرًا أَمَا كَانَ يَتَيَمَّمُ ؟ قَالَ لَا ،

على ذلك غير مرة (قال النووي) رحمه الله فيه دلالة لمذهب من يقول يكفي ضربة واحدة للوجه
 والكفين جميعا ، وللآخرين أن يجيئوا عنه بأن المراد هنا صورة الضرب للتعليم وليس المراد
 بيان جميع ما يحصل به التيمم وقد أوجب الله تعالى غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء ، ثم
 قال الله تعالى في التيمم (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) والظاهر أن اليد المطلقة هنا هي المقيدة
 في الوضوء في أول الآية فلا يترك هذا الظاهر إلا بصريح والله أعلم اهـ (١) قال في النهاية هذه
 كلمة ترد بمعنى تحقيق الشيء وقد اختلف في تقديرها فقليل أصلها التبرئة بمعنى لا بد ثم استعملت
 في معنى حقاً ، وقيل جرم بمعنى كسب ، وقيل بمعنى وجب وحق ، و (لا) رد لما قبلها من
 الكلام ثم يبتدأ بها ، كقوله تعالى (لا جرم أن لهم النار) أي ليس الأمر كما قالوا ، ثم ابتداء فقال
 وجب لهم النار (٢) ستأتي محاوره عمرو عمار في حديث عبد الرحمن بن أبيزى (٣) معنى أو شك
 قرب وأسرع وقد زعم بعض أهل اللغة أنه لا يقال أو شك وإنما يستعمل مضارعاً فيقال يوشك
 كذا ، وليس كما زعم هذا القائل بل يقال أو شك أيضاً ومما يدل عليه هذا الحديث مع أحاديث
 كثيرة في الصحيح مثله (وقوله برد) هو بفتح الباء والراء وقال الجوهري برد بضم الراء
 والمشهور الفتح والله أعلم قاله النووي في شرح مسلم (٤) يعنى والله أعلم أن يحيى بن سعيد أنكر
 رواية الأعمش عن شقيق وهي ثابتة في الصحيحين في هذا الحديث نفسه (٥) ستأتي رواية

وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا (فَذَكَرَ نَحْوَ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ وَفِيهِ) قَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى
أَلَمْ تَسْمَعْ لِقَوْلِ عُمَارٍ، بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ
فَتَرَعْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَرَعُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ،
فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ وَضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ مَسَحَ كُلَّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا بِصَاحِبَتِهَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ (وَفِيهِ) قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ (١) قَالَ أَبِي
وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ مَرَّةً، قَالَ فَضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ
عَلَى يَمِينِهِ وَبِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى الْكَفَّيْنِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ (وَمِنْ طَرِيقٍ ثَالِثٍ)
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي
وَائِلٍ قَالَ قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا نُصَلِّي، قَالَ
فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ، إِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا لَمْ يُصَلِّ، وَلَوْ رَخَّصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا
كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قَالَ هَكَذَا يَعْنِي تَيْمَمَ وَصَلَّى، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ فَأَبْنِ
قَوْلَ عُمَارٍ لِعُمَرَ قَالَ إِنِّي لَمْ أَرُ عُمَرَ قَطَعَ بِقَوْلِ عُمَارٍ

(٣) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِرَى قَالَ كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا نَحْكُمُ الشَّهْرَ وَالشَّهْرَيْنِ لَا نَجِدُ الْمَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ أَمَّا أَنَا
فَلَمْ أَكُنْ لِأَصَلِّي حَتَّى أَجِدَ الْمَاءَ، فَقَالَ عُمَارُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَذَكَّرْ حَيْثُ كُنَّا
بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا وَنَحْنُ نَزْعَى الْإِبِلَ فَتَعَلَّمُ أَنَّهَا أَجْنَبْنَا؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَ فَإِنِّي

الأنعمش عن أبي وائل في الطريق الثالث من هذا الحديث (١) يعني عبد الله بن الامام
أحمد رحمه الله تعالى ﴿تخرجه﴾ (ق . وغيرها)

(٣) عن عبد الرحمن بن ابري سنده ﴿حَدَّثَنَا﴾ عبد الله حدثني أبي ثنا عبد
الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن سلمة يعني ابن كهيل عن أبي ثابت وعبد الله بن عبد الرحمن بن

تَمَرَّغْتُ فِي الدُّرَابِ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَحَدَّثْتُهُ فَضَحِكَ وَقَالَ كَانَ الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ (١)
كَافِيكَ وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَبَعْضَ ذِرَاعَيْهِ،
قَالَ أَتَى اللَّهَ يَاعَمَّارُ (٢) قَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ شِئْتَ لَمْ أَذْكُرْهُ مَا عِشْتُ
أَوْ مَا حَيَّيْتُ، قَالَ كَلَّا وَاللَّهِ، وَلَكِنْ نُؤَلِّكَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَلَّيْتُ (٣)

(٤) عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
عَنِ التَّيْمُمِ، فَقَالَ ضَرْبَةً لِلْكَفَّيْنِ وَالْوَجْهِ (وَفِي لَفْظٍ) إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ
فِي التَّيْمُمِ ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ

(٥) عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسَارٍ مَوْلَى
مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جُهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَةِ
الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ أَبُو جُهِيمٍ أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ

أَبِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْخ_* غَرِيْبِهِ* (١) الْإِكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ الطَّاهِرُ وَقِيلَ
الْحَلَالُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢) مَعْنَاهُ قَالَ عَمْرُ لِعَمَارَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا تَرَوْنِي وَتَنْتَبِهُ فَلَعَلَّكَ نَسِيتَ أَوْ اشْتَبَهَ
عَلَيْكَ الْأَمْرُ، وَأَمَّا قَوْلُ عَمَارَانَ شَيْءٌ لَمْ أَذْكُرْهُ فَمَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِنْ رَأَيْتَ الْمَصْلَحَةَ فِي امْسَاكِ
عَنِ التَّحْدِيثِ بِهِ رَاجِحَةً عَلَى مَصْلَحَةِ تَحْدِيثِي بِهِ أَمْسَكَتُ، فَانْطَاعَتِكَ وَاجِبَةٌ عَلَيَّ فِي غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ،
وَاصِلُ تَبْلِيغِ هَذِهِ السَّنَةِ وَإِدَاءِ الْعِلْمِ قَدْ حَصَلَ، فَذَا أَمْسَكَتُ بَعْدَ هَذَا لَا يَكُونُ دَاخِلًا فِيمَنْ كَتَمَ
الْعِلْمَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِنْ شِئْتَ لَمْ أَحْدِثْ بِهِ تَحْدِيثًا شَائِعًا بِحَيْثُ يَشْتَهَرُ فِي النَّاسِ بَلْ لَا أَحْدِثُ
بِهِ إِلَّا نَادِرًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٣) أَيْ لَا تَنْتَعِكُ عَنْ تَبْلِيغِ مَا سَمِعْتَ تَخْرِيجَهُ* (ق. وَغَيْرُهَا)
(٤) عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ* سَنَدُهُ* حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا عَفَّانُ وَيُونُسُ

فَالَا ثَنَا أَبَانُ ثَنَا قَتَادَةُ عَنْ عَزْرَةَ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ
يَاسِرٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْخ_* تَخْرِيجَهُ* (مَذ. وَصَحَّحَهُ

(٥) عَنْ عُمَيْرٍ* سَنَدُهُ* حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى ثَنَا

ابْنُ لَهْيَعَةَ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ الْخ_

جَمَلُ (١) فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ (٢) فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

غريبه ﴿١﴾ بجيم وميم مفتوحتين ، وفي رواية النعماني بئر الجمل بالالف واللام وهو موضع بقرب المدينة (٢) في رواية للدارقطني من طريق ابن اسحاق عن الأعرج « حتى وضع يده على الجدار » وزاد الامام الشافعي رحمه الله « فحتمه بعضاً » وهو محمول على أن الجدار كان مباحاً أو مملوكاً لانسان يعرف رضاه (وقوله فمسح بوجهه ويديه) قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث محمول على أنه ﷺ كان عادماً للماء حال التيمم فان التيمم مع وجود الماء لا يجوز للقادِر على استعماله ، ولا فرق بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع ، ولا فرق أيضاً بين صلاة الجنائزة والعيد وغيرهما ، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور ، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يجوز أن يتيمم مع وجود الماء لصلاة الجنائزة والعيد اذا خاف فوتها ، وحكى البغوي من أصحابنا عن بعض أصحابنا انه اذا خاف فوت الفريضة لضيق الوقت صلاها بالتيمم ثم توضأ وقضاها ، والمعروف الأول والله أعلم اهـ ﴿٢﴾ تخريجه ﴿ق . د . نس . حق . قط . فع . وغيرهم﴾ قال الحافظ في الفتح إن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث ابى جهم وعمار ، وما عداها فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراحح عدم رفعه ، فأما حديث ابى جهم فورد بذكر اليدين بتملاً ، وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن ؛ وفي رواية الى نصف الذراع ، وفي رواية الى الآباط ، فأما رواية المرفقين وكذلك انصف الذراع ففيهما مثال ، وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره اذا كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به ، وما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار يفتي بعد النبي ﷺ بذلك وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد اهـ ﴿٣﴾ الأحكام ﴿٤﴾ أحاديث الباب تدل على أن الواجب ضربة واحدة للوجه والكفين وهو مذهب عطاء ومكحول والأوزاعي والامام أحمد وإسحاق وابن المنذر وطامة أصحاب الحديث ، قال النووي في شرح مسلم مذهبنا ومذهب الأكثرين أنه لا بد من ضربتين ، ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين ، ومن قال بهذا من العلماء على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر والحسن البصري والشعبي وسالم بن عبد الله ابن عمر وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة وأصحاب الرأي وآخرون اهـ ومذهب الجمهور إلى أن المسح في التيمم يكون إلى المرفقين ، ومذهب الزهري إلى أنه يجب المسح إلى الابطين محتجباً بما ورد في رواية من حديث عمار بلفظ (الى الآباط) وقد نسخ ذلك كما قال الامام الشافعي

(٢) باب اشتراط دخول الوقت للتيمم وما ينجم به

(٦) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُعْطِيتُ خَمْسًا (١) لَمْ يُعْطَ لِي أَحَدٌ قَبْلِي ، بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ (٢) وَكَانَ النَّبِيُّ إِذَا بُعِثَ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثَ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ (٣) وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَنُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ (٤) وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا (٥) وَمَسْجِدًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ حَيْثُ أَذْرَكْتُهُ

(٧) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ جُعِلَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا لِي وَلِأُمَّتِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَأَيُّمَا أَذْرَكْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي الصَّلَاةَ

رحمه الله وقال أبو سليمان الخطابي رحمه الله لم يختلف أحد من العلماء في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين اهـ قلت وفي حديث أبي جهيم دليل على جواز التيمم للنوافل والفضائل كسجود التلاوة والشكر ومس المصحف ونحوها كما يجوز للفرائض : قال النووي وهذا مذهب العلماء كافة الا وجهاً شاذاً منكراً لبعض أصحابنا أنه لا يجوز التيمم الا للفريضة وليس هذا الوجه بشيء اهـ (م)

(٦) عن جابر سند حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا هشيم أنا سيار عن يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله « الحديث » غريبه (١) العدد لا مفهوم له فقد اختص بأن أكثر من ذلك كما في أحاديث الباب وما سيأتي إن شاء الله تعالى وفي باب خصوصياته من كتاب السيرة النبوية (٢) أي الى جميع أجناس البشر (٣) يعني التصرف فيها كيف شئت وقسمتها كيف اردت بخلاف الأمم السابقة فانهم كانوا على ضربين ، منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم يكن له مغنم ، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أكله وجاءت نار فأحرقتة الا الذرية (٤) أي ينصرتني الله بالقضاء الخوف في قلوب أعدائي من مسيرة شهر بيني وبينهم من سائر نواحي المدينة وجميع جهاتها (٥) بفتح الطاء المهمة أي مطهرة (ومسجداً) أي محل سجود فلا يختص السجود منها بموضع دون غيره بخلاف الأمم السابقة فانما أبيضت لهم الصلاة في الكنائس فقط كما سيأتي في حديث عمرو بن شعيب تخرجه (ق . نس)

(٧) عن أبي امامة سند حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد بن عدى عن

فَعِنْدَهُ مَسْجِدُهُ وَعِنْدَهُ طَهُورُهُ

(٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُوتِيَتْ

جَوَامِعَ الْكَلِمِ (١) وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا

(٩) عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ

أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هُوَ؟ قَالَ نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُعْطِيتُ

مَفَاتِيحَ (٢) الْأَرْضِ وَتُكِّمْتُ أَحْمَدَ وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا، وَجُعِلَتْ

أُمْنِي خَيْرَ الْأُمَمِ

(١٠) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسَاجِدَ وَطَهُورًا، أَيْنَمَا أَذْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ تَمْسَحُتُ (٣)

سليمان يعني التيمي عن سيار عن أبي امامة الخ **تخرجه** لم أقف عليه ورجاله كلهم ثقات
الا سياراً الأموي وهو صدوق والحديث له بقية تأتي ان شاء الله تعالى في باب فضائل النبي
ﷺ في آخر القسم الثاني من كتاب السيرة النبوية

(٨) عن أبي هريرة **سنده** **حدثنا** عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرحمن ثنا عمرو

عن أبي سلمة عن أبي هريرة الخ **غريبه** (١) أي الكلمة البليغة الوجيزة الجامعة
للعاني الكثيرة قال القرطبي وقد جاء هذا اللفظ ويراد به القرآن في غير هذا الحديث اهـ

تخرجه (م. مذ)

(٩) عن علي **سنده** **حدثنا** عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرحمن ثنا زهير

عن عبد الله يعني ابن محمد بن عقيل عن محمد بن علي أنه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه
يقول قال رسول الله ﷺ الخ **غريبه** (٢) جمع مفتاح وهو اسم لكل ما يتوصل
به الى استخراج المغلقات استعاره ﷺ لوعده الله اياه بفتح البلاد (وقوله) وسميت احمد أي نعمته
بذلك في الكتب السابقة **تخرجه** (هق) وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد وصححه

الحافظ السيوطي

(١٠) عن عمرو بن شعيب الخ **سنده** **حدثنا** عبد الله حدثني أبي ثنا قتيبة

ابن سعيد ثنا بكر بن مضر عن ابن الهاد عن عمرو بن شعيب الخ **غريبه** (٣) أي تيممت

وَصَلَّيْتُ وَكَانَ مِنْ قَبْلِي يُعْظَمُونَ ذَلِكَ ، إِنْ كَانُوا يُصَلُّونَ فِي كُنَائِسِهِمْ وَيَسِيرِهِمْ

(١١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ فِيمَا يَرَى

الْمَاءَ فَيَتَسَحَّحُ (١) فَأَقُولُ إِنَّ الْمَاءَ مِنْكَ قَرِيبٌ فَيَقُولُ ، وَمَا يُذِرُنِي لَمْ يَلَى لَا أَبْلُغُهُ

(٣) باب في وجوب التيمم على النسياء والحائض والغلب

❦ إذا فقد الماء وإنه مكثوا أشهرًا ❦

(١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ

❦ تَخْرِجُهُ ❦ (حق) وأصله في الصحيحين

(١١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ❦ سَنَدُهُ ❦ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ أَنَا

عَبْدُ اللَّهِ أَنَا ابْنُ طَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُبَيْرَةَ عَنْ حَنْشٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « الْحَدِيثُ » ❦ غَرِيبُهُ ❦ (١)

أَيُّ يَتِيمُهُ ❦ تَخْرِجُهُ ❦ (طب) وإسحاق بن رَاهُوِيَه في مسنده وفي أسناده ابْنُ طَبِيعَةَ وَهُوَ

ضَعِيفٌ ❦ الْأَحْكَامُ ❦ أَحَادِيثُ الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ دُخُولِ الْوَقْتِ لِلتَّيْمُمِ لِتَقْيِيدِ الْأَمْرِ بِالتَّيْمُمِ

بَادِرًا إِلَى الصَّلَاةِ وَأَدْرَاكًا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ قَطْعًا ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْأَشْرَاطُ الْأَتَمَّةُ

مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا) وَلَا قِيَامَ

قَبْلَهُ ، وَالْوُضُوءُ خَصَّهُ الْإِجْمَاعُ وَالسُّنَّةُ ، (قَالَ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ) وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ

وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ يَجْزِي قَبْلَ الْوَقْتِ كَالْوُضُوءِ ، قَالَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ ، وَلَمْ يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْأَجْزَاءِ

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ (إِذَا قُمْتُمْ) أَيُّ إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِيَامَ وَأَرَادَ الْقِيَامُ تَكُونُ فِي الْوَقْتِ وَتَكُونُ قَبْلَهُ فَلَمْ يَدُلَّ

دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَالَ خَصَّصَ الْوُضُوءَ الْإِجْمَاعُ لَهُ ❦ قُلْتُ ❦ وَفِي أَحَادِيثِ الْبَابِ

أَيْضًا دَلَالَةً عَلَى أَنَّ التَّيْمُمَ جَائِزٌ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ لِعُمُومِ لَفْظِ الْأَرْضِ لَجْمِيعِهَا فِي أَحَادِيثِ

الْبَابِ وَقَدْ أَكَّدَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي إِمَامَةَ بِقَوْلِهِ كُلُّهَا وَلَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا)

قَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ وَالصَّعِيدُ التُّرَابُ أَوْ وَجْهُ الْأَرْضِ ، وَفِي الْمَصْبَاحِ الصَّعِيدُ وَجْهُ الْأَرْضِ وَالْمَا

كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، وَقَالَ الرَّجَاجُ لَا أَعْلَمُ اخْتِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي ذَلِكَ ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْأَتَمَّةُ مَالِكٌ

وَعُظَاءُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجْزِي بِالْأَرْضِ وَمَا عَلَيْهَا ، وَذَهَبَ إِلَى تَخْصِصِ التَّيْمُمِ

بِالتُّرَابِ الْعَتَرَةِ وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ عَلَى (وَجْعَلِ التُّرَابَ

لِي طَهْرًا) وَبِمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ (وَجَعَلْتُ تَرَبَّتْهَا لَنَا طَهْرًا) وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ

مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الصَّعِيدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (صَعِيدًا طَيِّبًا) هُوَ التُّرَابُ وَفِي كِتَابِ فَهْمِ اللُّغَةِ

لِلشَّعَالِيِّ الصَّعِيدُ تَرَابٌ وَجْهُ الْأَرْضِ وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ❦ سَنَدُهُ ❦ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ثَنَا

يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَكُونُ فِي الرَّمْلِ (١) أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَيَكُونُ فِينَا
النَّفْسَاءُ وَالْحَائِضُ وَالْجُنُبُ فَمَا نَرَى؟ قَالَ عَلَيْكَ بِالتُّرَابِ

(١٣) عَنْ نَاجِيَةَ الْعَنْزِيَّ قَالَتْ تَذَارَأُ (٢) عَمَّارُ (بْنُ يَاسِرٍ) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي التَّيْمُمِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَوْ مَكَثْتُ شَهْرًا لَا أُجِدُّ فِيهِ
الْمَاءَ لَمَّا صَلَّيْتُ، فَقَالَ لَهُ عَمَّارُ أَمَا تَذْكُرُ إِذْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي الْإِبِلِ فَأَجْنَبْتُ
فَتَمَكَّكْتُ تَمَكُّكَ الدَّابَّةِ فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ
فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ التَّيْمُمُ

(١٤) عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَجْنَبَ رَجُلَانِ فَتَيَمَّمَا أَحَدُهُمَا
فَصَلَّى وَلَمْ يَصِلْ الْآخَرُ، فَأَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَعْيبْ عَلَيْهِمَا

الْمُنَى بْنِ الصَّبَاحِ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ شُعْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْخ
غَرِيبٌ (١) أَيْ الصَّحْرَاءُ لِأَنَّهُ لَا مَاءَ فِيهَا تَخْرِيجُهُ (عل . طلب) وفي إسناد
الْمُنَى بْنِ الصَّبَاحِ، قَالَ فِي النِّقَرِ ضَعِيفٌ احْتَلَطَ بِآخِرِهِ وَكَانَ عَابِدًا مِنْ كِبَارِ الْمَاجِئَةِ مَاتَ سَنَةَ
تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ (يعني ومائة) قُلْتُ قَالَ الْمُهَيْمِيُّ وَرَوَى عِيَّاشُ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ تَوْثِيقُهُ وَرَوَى
مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ ضَعِيفٌ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَنْزِعُ

(١٣) عَنْ نَاجِيَةَ الْعَنْزِيَّ سَنَدُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
عِيَّاشٍ ثَنَا أَبُو اسْحَاقَ عَنْ نَاجِيَةَ الْعَنْزِيَّ الْخ غَرِيبٌ (٢) الدَّرءُ الدَّفْعُ وَبَابُهُ قَطَعَ يَقَالُ
أُيْدِرَأُ دَرَأً إِذَا دَفَعَ، يَعْنِي أَنَّ عَمَّارًا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اخْتَلَفَا فِي حُكْمِ التَّيْمُمِ
وَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدْفَعُ حُجَّةَ صَاحِبِهِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ (إِذَا تَذَارَأْتُمْ فِي الطَّرِيقِ) أَيْ تَدَافَعْتُمْ
وَاخْتَلَفْتُمْ تَخْرِيجُهُ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا السِّيَاقِ، وَفِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ مَعَ عَمَّارٍ
حِينَ تَمَرَّغَ فِي التُّرَابِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فَتَمَكَّكْتُ تَمَكُّكَ الدَّابَّةِ، وَفِي الْبَابِ السَّابِقِ أَنَّ الَّذِي كَانَ
مَعَهُ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ وَلَا مَانِعَ مِنْ وَجُودِ الْاِثْنَيْنِ مَعَهُ حِينَئِذٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١٤) عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ سَنَدُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَخَارِقَ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ الْخ تَخْرِيجُهُ (نس) وَرَجُلَا الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ
رَجَالِ الصَّحِيحِينَ الْأَحْكَامُ أَحَادِيثُ الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّيْمُمِ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ عَدَمِ

(١٤) باب في نيم الجنب للبرج أو لحرف البرد مع وجود الماء

(١٥) عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِالْأَغْتِسَالِ فَمَاتَ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءً لِيَّ (١) السُّؤَالُ

(١٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ ذَاتِ السَّلَاسِلِ (٢) قَالَ أَخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ الْبَرْدِ فَأَشْفَقْتُ إِنْ أَغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ فَيَسَمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي صَلَاةَ الصُّبْحِ ، قَالَ فَلَمَّا

الماء من غير فرق بين الجنب وغيره وإن مكث أشهراً ، قال الشوكاني ، وقد أجمع على ذلك العلماء ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا من السلف إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود وحكي مثله عن إبراهيم النخعي من عدم جوازه للجنب ، وقيل إن عمر وعبد الله رجعا عن ذلك ، وقد جاءت بمجوازه للجنب الأحاديث الصحيحة ، وإذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع العلماء إلا ما يحكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الإمام التابعي أنه قال لا يلزمه ، وهو مذهب متروك بإجماع من بعده ومن قبله وبالأحاديث الصحيحة المشهورة في أمره ﷺ للجنب بغسل يديه إذا وجد الماء اهـ

(١٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سنده حديث عبد الله حدثني أبي ثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي قال بلغني أن عطاء بن أبي رباح قال سمع ابن عباس يخبر أن رجلاً أصابه جرح الخ غريبه (١) بكسر العين المهمة هو الجهل وعدم الضبط والبيان ، والمعنى لم لم يسألوا حين لم يعلموا لأن شفاء الجهل سؤال أهل العلم عن الأحكام قال الله تعالى « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » تخرجه (ج) (د) من حديث جابر بن عبد الله بأطول من هذا ، قال في التنقيح ورواه أيضاً الدارقطني والبيهقي وضعفاً ، لكن قد تعاضدت طرق حديث الباب فصلاح للاحتجاج به ولذا صححه ابن السكن اهـ

(١٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ سنده حديث عبد الله حدثني أبي ثنا حسن بن موسى قال ثنا ابن لهيعة قال ثنا يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص « الحديث » غريبه (٢) اسم موضع وراء وادي القرى

قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ يَا عَمْرُو صَلِّتَ بِأَهْطَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اخْتَلْتُ فِي لَيْلَةٍ بِلَدَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ فَأَشْفَقْتُ أَنْ أَغْتَسِلْتُ أَنْ أَهْلِكَ وَذَكَرْتُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) فَتَيَسَّيْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ. فَضَعِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا

(٥) باب الرفقة في الجماع والتيمم لعدم الماء وبطلان التيمم بمروره

(١٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي نَسَا إِسْمَاعِيلُ نَسَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ رَجُلٍ (١) مِنْ بَنِي عَامِرٍ (وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ بَنِي قُشَيْرٍ) قَالَ كُنْتُ كَافِرًا فَهَدَانِي اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ وَكُنْتُ أَعْزَبُ (٢) عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَهْلِي فَتَصَيَّبَنِي الْجَنَابَةُ

وكانت هذه الغزوة في جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة ﴿تخرجه﴾ (د. قط) وأخرجه البخاري تعليقا وابن حبان والحاكم وفي إسناده ابن لهيعة وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث أبي أمامة عند الطبراني ﴿الأحكام﴾ حديث عمرو رضى الله عنه فيه دلالة على جواز التيمم لخوف البرد وسقوط الفرض به وصحة اقتداء المتوضي بالتيمم ، وبه استدلل الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر على أن من تيمم لشدة البرد وصلى لا يجب عليه الإعادة لأن النبي ﷺ لم يأمر عمرًا بالإعادة ، ولو كانت واجبة لأمره بها ، ولأنه أتى بما أمر به وقدر عليه فأشبهه سائر من يصلي بالتيمم ، قال ابن رسلان لا تيمم لشدة البرد من أمكنه أن يسخن الماء أو يستعمله على وجه يأمن به الضرر ، مثل أن يغسل عضواً ويستره وكلما غسل عضواً ستره ودفاه من البرد لزمه ذلك ، وإن لم يقدر تيمم وصلى في قول أكثر العلماء اهـ (وحديث ابن عباس) يدل على جواز العدول إلى التيمم لخشية الضرر (قال الشوكاني) وقد ذهب إلى ذلك العترة ومالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه ، وذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه إلى عدم جواز التيمم لخشية الضرر ، قالوا لأنه واجد ، قال والحديث وقوله تعالى «وإن كنتم مرضى - الآية» يردان عليهما اهـ

(١٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ﴿غريبه﴾ (١) هو عمرو بن بجدان كما في رواية عند النسائي

(٢) أى أغيب عنه وأبعد يقال عزب الشيء عزوباً من باب قعد وعزب من بابي قتل وضرب

(وَفِي رِوَايَةٍ فَلَا أَجِدُ الْمَاءَ فَأَتَيْتُمُ) فَوَقَعَ ذَلِكَ فِي نَفْسِي (١) وَقَدْ نِمْتُ (٢) إِلَى
أَبُو ذَرٍّ فَحَبَّبْتُ فَقَدْ خَلْتُ مَسْجِدَ مَنَى فَعَرَفْتُهُ بِالنَّمْتِ فَإِذَا شَيْخٌ مَعْرُوفٌ
أَدَمُ (٣) عَلَيْهِ خُلَّةٌ قَطْرِي (٤) فَذَهَبْتُ حَتَّى قُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يُسَلِّي فَسَلَّمْتُ
عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، ثُمَّ صَلَّى صَلَاةَ آتَمَّهَا وَأَحْسَنَهَا وَأَطْوَلَهَا، فَلَمَّا فَرَغَ رَدَّ عَلَيَّ، قُلْتُ
أَنْتَ أَبُو ذَرٍّ؟ قَالَ إِنْ أَهْلِي لَيَزُعمُونَ ذَلِكَ، قَالَ كُنْتُ كَافِرًا فَمَهَّدَانِي اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ
وَأَهَمَّنِي دِينِي، وَكُنْتُ أَغْرُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَهْلِي فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ (وَفِي رِوَايَةٍ
فَلَبِثْتُ أَيَّامًا أَتَيْتُمُ) فَوَقَعَ ذَلِكَ فِي نَفْسِي (وَفِي رِوَايَةٍ وَأَشْكَلُ عَلَيَّ) قَالَ هَلْ
تَعْرِفُ أَبَا ذَرٍّ؟ قُلْتُ نَعَمْ، قَالَ فَإِنَّ اجْتَوَيْتُ الْمَدِينَةَ (٥) قَالَ أَيُّوبُ أَوْ كَلِمَةً
تُحَوِّهَا، فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ مِنْ إِبِلٍ (٦) وَغَنَمٍ فَكُنْتُ أَكُونُ
فِيهَا فَكُنْتُ أَغْرُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَهْلِي فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنِّي
قَدْ هَلَكْتُ فَقُمْتُ عَلَى بَعِيرٍ مِنْهَا، فَأَتَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِصْفَ النَّهَارِ
وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْمَسْجِدِ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ (٧) فَتَذَلْتُ عَنِ الْبَعِيرِ

غاب وخفي (١) أي موقع الخوف والقلق (٢) أي وصف لي (٣) الآدم من الناس الأسمر والجمع
أدمان (٤) هكذا بالأصل قطري وكان الظاهر أن يقال قطرية، قال في القاموس ونياب قطرية
بالكسر على غير قياس وهو قال الأزهرى في اعراض البحرين قرية يقال لها قطر وأحسب النيابة
القطرية نسبت إليها فكسروا القاف للنسبة وخففوا اه وقال صاحب النهاية هو ضرب من البرود
فيه حمرة ولها أعلام فيها بعض الخشونة وقيل حلال جباد تحمل من قبل البحرين اه (٥) أي تضرر
بالاقامة فيها لمرض أو نحوه وفيه أقوال تقدمت في الباب الثاني من أبواب حكم البول (٦) الذود
بفتح الدال المعجمة وسكون الواو، ما بين الثلاث إلى العشر لا واحد له من لفظه، وتقدم الكلام
عليه بأوسع من هذا في الباب الثاني من أبواب حكم البول (٧) النفر مادون العشرة من
الرجال قاله أبو زيد، وعند أبي داود في رهط من أصحابه والرهط مادون عشرة من الرجال
ليس فيهم امرأة وهو اسم جنس لا واحد له من لفظه، وقيل الرهط من سبعة إلى عشرة، وما
دون السبعة إلى الثلاثة نفر، وقال ابن السكيت الرهط والعشيرة بمعنى، ويقال الرهط ما فوق

(وَفِي رِوَايَةٍ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ ، أَمْ بُوذِرَ؟ فَقُلْتُ نَعَمْ) وَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، قَالَ وَمَا أَهْلَكَكَ؟ فَحَدَّثَنِي فَضَحِكُ فَدَعَا إِنْسَانًا مِنْ أَهْلِهِ فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ بَعْسٍ (١) فِيهِ مَاءٌ مَا هُوَ بِمَلَانٍ إِنَّهُ لَيَتَخَضَّضُ فَأَسْتَرْتُ بِالْبَعِيرِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ فَيَسْتَرَنِي، فَأَغْتَسَلْتُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهْرٌ وَمَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ (٢) فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسْ بِشَرَّتِكَ (وَفِي رِوَايَةٍ فَأَمْسَيْتُهُ بِشَرَّتِكَ)

(١٨) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَفِيضُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ أَيُّجَامِعُ أَهْلَهُ؟ قَالَ نَعَمْ

العشرة الى الأربعين ، ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون اه مصباح (١) العس القدح الكبير وجمعه عساس واعماس حزر بثمانية أرتال أو تسعة (نه) (٢) أى سنين يعنى له أن يفعل التيمم مرة بعد أخرى وان بلغت مدة عدم الماء واتصلت الى عشر سنين وليس معناه أن التيمم دفعة واحدة يكفيه عشر سنين ﴿نخرجه﴾ (نس . قط . حق . حب . مذ) وقال هذا حديث حسن صحيح

(١٨) عن عمرو بن شعيب ^{سنده} ^{حديثنا} عبد الله حدثني أبي ثنا معتمر بن سليمان ثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب الخ ^{نخرجه} قال الهيثمي رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه ضعف ، ولا يعتمد الكذب ^{الأحكام} ^{حديثنا} الباب يدلان على الرخصة في الجماع والتيمم لعدم الماء حتى يجده ، فان وجده وجب عليه الغسل بالماء ، ولا يعيد ما فات بالتيمم إلا اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة واليه ذهب الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ووافقهم الامام يحيى (واختلفوا) فيما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها ، فذهب الهادي والناصر وأبو طالب وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري والمزني وابن سريج إلى أنه يجب الخروج منها وإعادة غسل الوضوء إن لم يكن جنباً ، وقال مالك وأبو داود لا يجب عليه الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة (قال الخطابي) يحتاج من هذا الحديث (يعنى حديث أبي ذر عند أبي داود) بقوله «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين» من يرى أن التيمم أن يجمع بتييممه بين صلوات كثيرة وهو مذهب أصحاب أبي حنيفة، ويحتاجون أيضاً بقوله ^{حديثنا} «فاذا وجدت الماء فأمسه جلدك»

(٦) باب ممز من قال بوسوب الصلوة عند عدم الماء والتراب

(١٩) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ (١) فِلَادَةً فَهَلَكَتْ ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رِجَالًا فِي طَلَبِهَا فَوَجَدُوهَا ، فَأَدْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضوءٍ ، فَشَكَرُوا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التَّيْمَمَ ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ لِعَائِشَةَ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فَوَلَّى اللَّهُ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهِيهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا

في إيجاب انتقاض طهارة التيمم بوجود الماء على عموم الأحوال سواء أكان في صلاة أم غيرها ، ويحتج به من يرى أنه إذا وجد من الماء ما لا يكفي لكمال الطهارة أن يستعمله في بعض أعضائه ويتيمم للباقي ، وكذلك فيمن كان على بعض أعضائه جرح فانه يغسل ما لا ضرر عليه في غسله ويتيمم للباقي منه ، وهو قول الشافعي ، ويحتج به أيضاً في أن لا يتيمم في مصر للصلاة فرض ولا جنازة ولا عي� لأنه واجد لماء فعليه أن يمسه جلده اهـ

(١٩) عن هشام بن عروة سند حديثنا عن هشام عن أبيه عن عائشة الخ غريبه (١) هي بنت أبي بكر أخيها رضي الله عنهما وتقدم الكلام على ذلك في الباب الثاني من حديث عمار بن ياسر تخرجه (ق) . والأربعة إلا الترمذي الأحكام استدلل بهذا الحديث جماعة من المحققين على وجوب الصلاة عند عدم المطهرين الماء والتراب ، وليس في الحديث أنهم فقدوا التراب ، وإنما فيه أنهم فقدوا الماء فقط ، ولكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والتراب لأنه لا مطهر سواه ، ووجه الاستدلال به أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك ، ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لأنكر عليهم النبي ﷺ ، وبهذا قال الشافعي وأحمد وجهور المحدثين وأكثر أصحاب مالك ، لكن اختلفوا في وجوب الاعادة ، فالمنصوص عن الشافعي وجوبها وصححه أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عند نادر فلم يسقط الاعادة ، والمشهور عن أحمد وبه قال المزني وسحنون وابن المنذر لا تجب ، واحتجوا بحديث الباب لأنها لو كانت واجبة لبينها لهم النبي ﷺ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وتعقب بأن الاعادة تجب على الفور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة ، وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الاعادة ، وقال مالك وأبو حنيفة في